

مرسوم سلطاني

٢٠١٩ / ٤

بتقرير صفة المنفعة العامة لمشروع تكميلة الجزء المتبقى
من مسار شارع الجائز (شارع النخيل) بمنطقة غيل الشبول بولاية صحار

سلطان عمان

نحن قابوس بن سعيد

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ ،
وعلى قانون نزع الملكية للمنفعة العامة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٨/٦٤ ،
وببناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

المادة الأولى

يعتبر مشروع تكميلة الجزء المتبقى من مسار شارع الجائز (شارع النخيل) بمنطقة غيل
الشبول بولاية صحار من نهاية الجزء القائم من الشارع وحتى دوار غيل الشبول - المحدد
في المذكرة والرسم التخطيطي الإجمالي المرفقين - من مشاريع المنفعة العامة .

المادة الثانية

للجهات المختصة الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقارات والأراضي الالزمة
للمشروع ، وما عليها من منشآت طبقاً لأحكام قانون نزع الملكية للمنفعة العامة ،
المشار إليها .

المادة الثالثة

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، وي العمل به من تاريخ صدوره .

صدر في : ٣٠ من ربيع الثاني سنة ١٤٤٠ هـ
الموافق : ٧ من يناير سنة ٢٠١٩ م

قابوس بن سعيد
سلطان عمان

مذكرة

بشأن تقرير صفة المنفعة العامة

لمشروع تكملة الجزء المتبقى من مسار شارع الجائز (شارع النخيل)

بمنطقة غيل الشبول بولاية صحار من نهاية الجزء القائم وحتى دوار غيل الشبول

من منطلق الأوامر السامية لولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - بإنشاء شبكة من الطرق والشوارع الحديثة لخدمة جميع أوجه النشاط في السلطنة ، ولما كان شارع الجائز - شارع النخيل - من الشوارع التي تشكل شرياناً حيوياً لربط المناطق السكنية والزراعية مع بعضها ، ونقطة اتصال مهمة ، إذ يربط مناطق الصبار ولهمبار وغيل الشبول ، والذي يمتد بطول (٢,٥) كيلو مترين ونصف تقريباً من دوار الصبار ، وحتى دوار غيل الشبول بولاية صحار .

ونظراً للنمو العمراني الذي شهدته ولاية صحار خلال العقد الماضي وزيادة الحركة المرورية بشكل ملحوظ بالولاية ، والذي أدى إلى ازدحام مروري بمسارات الطرق الافتراضية البديلة ، الأمر الذي قامت من خلاله بلدية صحار في عام ٢٠١١ باقتراح تنفيذ مشروع شارع الجائز (شارع النخيل) بطول إجمالي بلغ (٢,٥) كيلو مترين ونصف تقريباً ، إلا أنه قد نتج عن ذلك تأثر عدد من ممتلكات المواطنين التي اعترضت المسار المقترن ، وبعرض (١٢) ثلاثة عشر متراً ، بالإضافة إلى (١) متراً واحداً من كل جانب كإحراامات ، مما يتطلب نزع الملكية للمنفعة العامة .

ويتحقق هذا المشروع الأهداف الآتية :

- تكملة الجزء المتبقى من المشروع .

- توفير بديل مناسب لتسهيل حركة المرور بالمنطقة المستهدفة ، وربط الطرق القائمة مع بعضها بعضاً عن طريق استكمال هذا الشارع ، وذلك بين شارع الشاطئ ، وشارع البستان .

- إيجاد مداخل مناسبة للمناطق الزراعية التي تم تغيير استعمالها لمناطق حضرية ، والواقعة على جانبي هذا الشارع ، وربطها بالمخططات والتجمعات السكانية القائمة (مناطق الهمبار ، غيل الشبول ، الصويرة) .

كما يتضمن المشروع - الذي صمم على أحدث الأساليب العلمية ، والمواصفات الفنية المعمول بها في إنشاء الطرق الحديثة بالسلطنة - الآتي :

- إنشاء عبارات صندوقية تستوعب تصريف مياه الأمطار .
- تزويد الطريق بالإضاءة وكافة متطلبات السلامة المرورية عليه ، ومن ذلك الحواجز المعدنية ، واللوائح الإرشادية ، والتحذيرية ، والدهانات ، بالإضافة إلى إنشاء نظام تصريف سطحي للطريق مع قنوات لتصريف مياه الأمطار .
- إنشاء مسار فردي بعرض (٩) تسعه أمتار ، وعلى جانبيه مسار لممارسة رياضة المشي بعرض (٢) مترین ، وأخر لممارسة رياضة ركوب الدراجات الهوائية بعرض (٢) مترین ، بالإضافة إلى (٢) مترین كإحراامات للشارع بواقع (١) متر واحد من كل جانب .

وحيث إن تنفيذ هذا المشروع يتطلب نزع ملكية العقارات والأراضي المتأثرة به ، وتعويض أصحابها وفقاً لقانون نزع الملكية للمنفعة العامة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٨/٦٤ ، فإن الأمر يتطلب استصدار مرسوم سلطاني بتقرير صفة المنفعة العامة لهذا المشروع .

وزير ديوان البلاط السلطاني

الجريدة الرسمية المعدل (٦١٧٦)

مقطع عرضي للشارع

